

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

27/12/2013



منتدى الحقيقة والإنصاف يعيد انتخاب المانوزي رئيسا لولاية ثانية



مصطفى المانوزي
مولاي إدريس المودن

أعيد أمس الأربعاء انتخاب مصطفى المانوزي رئيسا لولاية ثانية على رأس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف بعد يومين من انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي وعددهم 17 عضوا. وقال المانوزي في تصريح استقبلته «المساء» إن إعادة انتخابه كانت متوقعة وهي ترجمة لنجاح فريقه الذي تولى المهمة في الولاية السابقة ونجح في أدائها، مضيفا أنه «من الطبيعي حسب الأعراف أن لا يتم تغيير الفريق الفائز، ولهذا اعتبر أن العملية هي تمرين على الديمقراطية، والكلمة الفاصلة كانت لصناديق الاقتراع».

المانوزي قال أيضا بخصوص الخلافات التي دبت بين بعض التيارات خلال المؤتمر الرابع، الذي انعقد بتاريخ 23 و24 نونبر الماضي، وأيضا أثناء انتخاب أعضاء المجلس الوطني، إن «صناديق الاقتراع لها ثمن، وإذا كان الاختيار الديمقراطي له ثمن فطبعي أن تكون هناك ردود أفعال، وأنا اعتبر أن الأمر صحي، وهي فرصة لتقويم الأخطاء إن وجدت، والأساسي بالنسبة إلي أنها أخطاء في الممارسة وليست في المبدأ وفي القضايا الأساسية التي يشتغل عليها المنتدى مثل الحقيقة والاختفاء القسري والحكامة الأمنية، وهي أوراش تتطلب تعبئة جهود جميع الإخوان في المنتدى لمباشرتها».

وبخصوص مطالب تيار المستقلين بالانسحاب من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهي الاحتجاجات التي توجت بتنظيم وقفة لمجموعة من المعتقلين السابقين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان على هامش المؤتمر الأخير ورفعوا شعارات بالمطالبة بالانسحاب من المجلس، قال المانوزي إن «لا شيء يمنع من مراجعة الموقف من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سواء بالاستمرار في عضويته أو الانسحاب»، مضيفا: «الأمر يستلزم فتح حوار داخل المجلس الوطني وهو أعلى سلطة تقريرية بعد المؤتمر، وإذا ظهرت مؤشرات للانسحاب فلن نتردد في اتخاذ القرار، هذا موضوع يحتاج منا إلى تعميق النقاش والإخوان في المجلس الوطني هم من سيقدر ذلك وليس المكتب التنفيذي، والأساسي بالنسبة إلينا كمكتب تم تجديد الثقة في أعضائه أننا شرعنا بالفعل في تنزيل المقررات والتوصيات التي خرج بها المؤتمر».



■ نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان - كلميم، الأربعاء الأخير بمدينة كلميم، دورة تكوينية لفائدة منسقي الأندية التربوية بالثانويات التأهيلية حول موضوع «تقنيات التنشيط التشاركي». وتنظم هذه الدورة، التي شارك فيها 20 أستاذاً منسقا بإقليمي كلميم وسيدي إفني، تنفيذا لبرنامج عمل اللجنة لسنة 2013 بهدف تعبئة كل الشركاء والفاعلين المهتمين بتنمية الفعل التربوي الهادف إلى بث ثقافة حقوق الإنسان. وقال عضو اللجنة عبد الهادي دريدر إن تنظيم هذه الدورة يأتي بناء على تشخيص لحاجيات وانتظارات منسقي الأندية في أفق بلورة أفاق عمل مشترك بين الطرفين. وأضاف دريدر، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذه الدورة تروم تمكين المنسقين من بعض تقنيات التنشيط التشاركي والتعريف بأدوار المنشط ومواصفاته وتمكينهم من الآليات الضرورية للاشتغال على مستوى الأندية التربوية لا سيما أندية المواطنة وحقوق الإنسان. ونظمت دورة مماثلة أمس الخميس بمدينة أسا لفائدة منشطي الأندية التربوية بالإقليم.

416813



مهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي

خريبكة: الشرقي بكريتا

بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تادلة أزيلال، تم تنظيم لقاء إخباري يوم الخميس 18 دجنبر 2013 في الساعة الثانية والنصف بعد الزوال حول «مهرجان الفيلم الحقوقي التربوي» حضره رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة بني ملال خريبكة ومدير الأكاديمية لجهة تادلة أزيلال والنائب الإقليمي لوزارة التربية لإقليم بني ملال ومدير مؤسسة مهرجان السينما الإفريقية وممثل النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بخريبكة والأساتذة والتلاميذ المكلفون بأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات الإعدادية والتأهيلية، وبعض رجال الصحافة والإعلام.

أجمعت جميع المداخلات على أهمية النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الأوساط التعليمية وإدماج المقاربة الحقوقية وضرورة إحداث وتفعيل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان وذلك من خلال البحث عن قنوات ومجالات جديدة وعصرية كالسينما والمسرح والقصة....

وقد عرف اللقاء كذلك عرض بطاقة تقنية حول مهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي، وعرض قانون المسابقة الذي فتح شهية الأساتذة المكلفين بالأندية للمناقشة والتذكير بالإكراهات والصعوبات التي تواجههم في عملية الإشراف على الأندية بمؤسساتهم التعليمية كضعف التجهيزات والسقف المادي المخصص للأندية، والذي لا يرقى إلى طموحات المخرطين بالنادي بالإضافة إلى تزامن وقت المهرجان مع امتحانات البكالوريا، مع المطالبة بتنظيم تكوين سينمائي في مجال السيناريو والصورة والمونتاج للتلاميذ والأساتذة المشرفين على الأندية قبل انطلاق فعاليات المهرجان.



في مجال حماية حقوق الإنسان بإفريقيا 2/8662

واستشهد كاتب المقال في هذا السياق، بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، والهيئة من أجل المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، مبرزا أن جميع هذه المؤسسات تنشط بشكل فاعل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وتعد مخاطبا موثوقا به في المجالات ذات الصلة.

وأشارت إلى أن اختيار المغرب، لاحتضان هذا الاجتماع الدولي، اعتراف بالجهود التي تبذلها السلطات المغربية، وجمالة الملك محمد السادس، الذي قام ومنذ عدة سنوات، بمبادرات إصلاحية للنهوض بميدان حقوق الإنسان.

ولاحظت الصحيفة أنه نظرا لأهمية هذا الموضوع بالنسبة للمغرب، مثل وفد كبير المملكة في النسخة الأولى للمنتدى ببرازيليا، مضيفا أن الوفد المغربي كان يتكون من ممثلين عن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى نشطاء حقوقيين وضحايا انتهاكات جبهة البوليساريو في تندوف، وبرلمانين، وفاعلين جمعويين ونقابيين وأساتذة باحثين •

■ نيامي (و م ع) - اعتبرت صحيفة نيجيرية أن المغرب بلد رائد في مجال حماية حقوق الإنسان في إفريقيا، مبرزة أن اختيار المملكة لاستضافة المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان عام 2014، جاء عن "جدارة واستحقاق".


وأضافت أسبوعية ليفينمون في آخر عدد لها، أن اختيار المغرب لاستضافة هذا اللقاء، دليل على أنه ومنذ سنوات، بلد رائد في مجال حماية حقوق الإنسان في إفريقيا.

وذكرت في مقال تحت عنوان "اختيار المغرب عن جدارة واستحقاق لاستضافة أشغال المنتدى سنة 2014، بأنه تم اختيار المغرب لاستضافة النسخة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، في ختام أشغال الدورة الأولى المنعقدة ببرازيليا من 10 إلى 13 جينبر الحالي.

وبعدما شددت على أن اختيار المغرب "جاء عن جدارة واستحقاق"، أشارت الصحيفة إلى أن المملكة تعد من بين البلدان الأولى في المنطقة، التي أنشأت شبكة قوية من المؤسسات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، موضحة أن هذه المؤسسات تروم النهوض بحقوق الإنسان على أساس المعايير الدولية وأفضل الممارسات ذات الصلة.



اليازمي ٧٩٢١٨



وقع إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالدار البيضاء، اتفاقية شراكة وتعاون مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في منظومة التربية والتكوين. وتسعى هذه الاتفاقية، الموقعة قبل يومين، إلى التعاون المشترك في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والمواطنة وتعزيزها في مجال التربية التكوينية، من خلال وضع وإنجاز وتتبع برامج عمل مشتركة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات، ونيابات التربية والتعليم البالغ عددها 11 بجهة الدار البيضاء.

La bonne gouvernance locale, condition sine qua non du développement

Le Collectif Démocratie et modernité dirigé par Kamal Lahbib et l'Association Targa-aide présidée par le professeur Mohamed Tozy, ont publié lors d'un point de presse organisé hier à Casablanca, les résultats d'une étude de terrain sur la gouvernance économique et financière des collectivités territoriales au Maroc.

Selon les concepteurs de cette initiative, soutenue financièrement par l'ambassade de Grande-Bretagne, « la bonne gouvernance économique est une condition essentielle pour promouvoir la croissance économique du pays avec l'implication de l'Etat, de la société civile, du secteur privé et certains groupes d'intérêt ». D'autant plus que plusieurs dispositions de la Constitution de 2011 ont mis en valeur les principes de la bonne gouvernance.

L'objectif de cette étude est d'« améliorer la gestion économique et financière et la planification participative à l'échelle des collectivités territoriales ».

Cette étude est basée sur une étude des textes juridiques et réglementaires relatifs à ce sujet et des différentes expériences internationales en la matière, une enquête de terrain et des entretiens avec les acteurs de la gestion communale à l'échelle de 96 communes relevant de la région de Tanger -Tétouan en vue d'identifier les blocages auxquels ils font face dans leur gestion.

Pour ce faire, les deux associations ont élaboré un guide sur les pratiques de bonne gouvernance économique et financière de ces collectivités.

« Ce guide s'efforce de revoir de manière systématique les difficultés rencontrées par les communes qui entravent la mise en place d'une bonne gouvernance économique et financière et de proposer des actions d'amélioration », lit-on dans ce guide destiné essentiellement aux élus, cadres et personnels des communes et aux acteurs locaux. Le guide présente « les principes et les fondements de la gouvernance économique des collectivités territoriales, de la planification stratégique communale, de la gestion budgétaire et financière des communes et du suivi-évaluation, tout en mettant l'accent sur les faiblesses identifiées et les éléments d'amélioration ».

Selon le communiqué de presse distribué au début de ce point de presse, ce guide est élaboré sur « la base des recommandations collectées dans le cadre d'un processus de concertation et de formation auprès des élus locaux et des acteurs associatifs dans plusieurs régions du Maroc notamment Fès, Tanger, Salé, Mohammedia, Marrakech, Azilal et Zagora.

Les deux associations ne se contenteront pas de publier ce guide, mais elles ont décidé de mener une campagne de sensibilisation et de plaidoyer auprès des autorités compétentes et des élus. Dans ce sens, elles présenteront probablement en février prochain un memorandum et organiseront, l'année prochaine, une série de rencontres et d'entretiens avec « les décideurs », en l'occurrence les ministères de l'Intérieur, de l'Economie et des Finances, des Affaires économiques et générales et également avec les groupes parlementaires, les associations des élus locaux, l'Instance centrale de prévention de la corruption, le **Conseil national des droits de l'Homme**, la Cour des comptes et le Conseil de la concurrence. Les deux acteurs de la société civile organiseront également une rencontre à Rabat en 2014 au profit de 140 représentants des ONG, des élus locaux et des médias.

<http://www.maghress.com/fr/liberation/45286>

حسب وزارة الصحة نقص حاد في عدد الأطباء والأطر الطبية بالمغرب يصل إلى 6000 طبيب

تقدر وزارة الصحة النقص في عدد الأطباء بـ 6000 طبيب، وفي عدد المهنيين شبه الطبيين بـ 9000 مهني، وهو نقص يزيد من حدته كون القطاع الخاص يشتغل أيضا بمهنيين من القطاع العام، كما أنه سيتفاقم خلال العقد القادم مع بلوغ 24 في المائة من المهنيين شبه الطبيين سن التقاعد (حوالي 7000 شخص). أما نظام المساعدة الطبية (راميد) الذي تتواصل عملية تعميمه ليشمل 8,5 مليون نسمة من ذوي الدخل المحدود، فرغم الإجراءات المصاحبة التي تم اعتمادها لتفعيله على النحو الأمثل، ولاسيما رفع الميزانية المخصصة للأدوية من 1,6 مليار درهم سنة 2012 إلى 2,2 مليار في 2013 وقرار منع مهنيي الصحة بالقطاع العام من الاشتغال في القطاع الخاص الذي أثار الكثير من الجدل، إلا أنه يتم تسجيل تعثر على مستوى أجرأته بسبب تعقد المساطر الإدارية وضعف إمكانيات المستشفيات العمومية وطول الانتظار للحصول على الخدمة الصحية المطلوبة خاصة بأقسام الجراحة والمستعجلات. وعلى صعيد آخر، ومن أجل تحسين الولوج إلى الدواء، الذي يعتبر ثمنه مرتفعا في المغرب حيث يصرف كل مواطن ما معدله 376 درهما فقط سنويا على اقتنائه بسبب القدرة الشرائية الضعيفة، تم خلال مرحلة أولى، سنة 2012، تخفيض أثمان 320 دواء، في حين ستشمل المرحلة الثانية 800 دواء، ليصبح العدد الإجمالي للأدوية التي ستعرف تخفيضا حوالي 1120 دواء. ومن شأن هذا التخفيض أن يساهم بشكل مباشر في تحسين الولوج إلى الأدوية لصالح المواطن المغربي الذي يساهم في الخدمات الصحية بنسبة 54 في المائة، 40 في المائة منها موجهة لاقتناء الأدوية. غير أنه ورغم هذه الخطوة، يبقى ثمن الدواء بعيدا عن متناول المواطن العادي بسبب عدم ملاءمة المراسيم والمقررات التي تخص طرق تحديد أسعار الأدوية (تعود لسنة 1969) لمستجدات القطاع، وعدم التشجيع على استعمال الأدوية الجنيسة التي تتوفر على نفس جودة الأدوية الأصلية وتتميز بأسعارها المعقولة. كما أن منطلق حماية المصالح الذي يتحكم بشكل كبير في مفاوضات الوزارة الوصية مع مهنيي قطاع الصيدلة يعسر التوصل إلى قرارات شجاعة تساهم في خفض أثمان الأدوية بشكل يضاها ما هو معمول به في دول عربية. ومن بين المجالات التي أخذت وزارة الصحة على عاتقها النهوض بها ومنحتها الأولوية في تدخلاتها، المستعجلات والصحة النفسية والعقلية، حيث تم في هذا الصدد إطلاق المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية في مارس 2013 الذي يركز على خمسة محاور رئيسية وهي المستعجلات ما قبل الاستشفائية؟ والمستعجلات الاستشفائية؟ والتكوين والتأطير الاستعجالي للطواقم الطبية وشبه الطبية؟ وتطوير الشراكات بين القطاعات العمومية وبين القطاعين العام والخاص؟ فضلا عن الإطار القانوني في هذا المجال. أما المخطط الوطني للتكفل بالصحة النفسية والعقلية الذي تم إطلاقه في يونيو 2013، فيروم تعزيز العرض الخاص بالطب النفسي والعقلي من خلال إحداث مستشفيات جهوية متخصصة وتوفير الأدوية وتعزيز التكوين الأساسي والتكوين المستمر لمهنيي الصحة قصد رفع عدد الأطباء المتخصصين (الطب النفسي، والطب النفسي للأطفال)، وتعزيز تكوين المرضين المتخصصين في الطب النفسي. وتأمل الوزارة المعنية، من خلال هذا المخطط الذي تؤكد أن نتائجه ستكون ملموسة على المدى المتوسط والبعيد، في تجاوز "الحالة المزرية" التي توجد عليها غالبية المؤسسات الاستشفائية على مستوى هندستها وبنائها وتجهيزاتها ومرافقها الصحية، والتي رصدتها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في تقريره حول "الصحة العقلية وحقوق الإنسان: الحاجة الملحة لسياسة جديدة" في شتنبر 2012، بالإضافة إلى عدم مراعاة شروط المراقبة والسلامة وضعف أو غياب الصيانة وضعف الطاقة الإيوائية لهذه المؤسسات وعدم تكافؤ توزيعها الجغرافي والخصائص المهول في عدد الأطباء والمرضى وتعرض المرضى العقلين للوصم والإقصاء وضعف التكفل الصحي بهم.

ورغم اختلاف وتنوع المقاربات التي يرى فيها مهنيو الصحة حلولا لإشكاليات المنظومة الصحية، يتم التأكيد على صعوبة إيجاد حلول جذرية وعلى ضرورة التأسيس على التراكمات الحالية من أجل التخفيف فقط من حدة هذه الإشكاليات، مع التأكيد على ضرورة الولوج إلى الوقاية والتربية الصحية لمواجهة الانتشار المتزايد للأمراض وبالتالي التخفيف مستقبلا من الضغط الذي يعاني منه القطاع.

<http://www.chamalmedia.com/2013/12/%D8%AD%D8%B3%D8%A8-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D9%86%D9%82%D8%B5-%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%88/>



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME

ياكلاباس
نبض المجتمع بدقة وجرأة

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير: قافلة حقوق الإنسان تحط بانزكان ايت ملول

تحط قافلة "حقوق الإنسان" التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، يومي 27 و 28 دجنبر 2013، بعمالة انزكان ايت ملول. ويشمل برنامج القافلة التي مهمتنا، تنظيم عدة أنشطة منها إقامة خيمة لحقوق الإنسان بالإضافة إلى لقاء... تم إطلاقها في أبريل 2013 تحت شعار "حقوق الإنسان... حماية... نهوض... إثراء... تواصل مع هيئات وفعاليات المجتمع المدني

كما يضم البرنامج تنظيم ندوة حول "تفعيل السياسة الجديدة حول الهجرة" ولقاء تواصل مع المصالح الخارجية لعمالة انزكان ايت ملول. ويأتي تنظيم القافلة في إطار أعمال اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال حماية حقوق الإنسان وإشاعة الثقافة المرتبطة بها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة في مجالات التربية والتعليم والتكوين والإعلام والتحسيس وذلك تفعيلا للأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان ولفلسفة اشتغال المؤسسة المبنية على استراتيجية القرب والمشاركة.

وتهدف هذه القافلة إلى التعريف بدور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وتعبئة الفاعلين والشركاء المحليين من أجل توطين ثقافة حقوق الإنسان محليا من خلال تنفيذ البرامج ذات الصلة بالحماية والنهوض والإثراء. كما تسعى إلى تعزيز التواصل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال التعريف بدوره ودور لجانه الجهوية في الوساطة بين المجتمع والإدارة وترمي القافلة أيضا إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع المجتمع المدني من خلال تعبئة الخبرات والشخصيات العمومية والفعاليات المحلية لتأصيل ثقافة وفكر حقوق الإنسان في جميع مستويات التعليم وخاصة الجامعي وتيسير وتطوير البحث العلمي في المجال بالإضافة إلى تقوية قدرات وسائل الإعلام في مجال الرصد والتتبع. وقد أعطيت الانطلاقة للقافلة في 27 أبريل 2013 بأكادير وتوقفت في كل من تيزنت وتارودانت واشتوكة ايت باها و طاطا.

<http://yaklabas.com/2013/12/26/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%B1/>



العنف الأسري... الواقع وآليات المعالجة موضوع ندوة علمية وطنية بطنجة

بتنسيق مع مجموعة البحث في الدراسات القانونية و التنمية المستدامة في الفضاء الأورو متوسطي بكلية العلوم القانونية و الإقتصادية و الإجتماعية بطنجة نظم المجلس العلمي المحلي لمدينة طنجة (الخلية المكلفة بشؤون المرأة وقضايا الأسرة) يوم 25 دجنبر 2013 بفضاء الملحق الأولى لكلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية بطنجة ، ندوة وطنية علمية هامة حول موضوع: "العنف الأسري ... الواقع وآليات المعالجة "

وتهدف الندوة التي أطرها نخبة فذة من القضاة و رجال القانون القضاة وأكاديميين و أساتذة باحثين و مختصين بحث السبل المناسبة للحد ومقاومة ظاهرة العنف الأسري التي استفحلت ليس في المغرب فقط بل على مستوى كل المجتمعات العربية والإسلامية بشكل غريب ، وهي تسجل معدلات مرتفعة وصارخة في حجم و فداحة الإختلالات البنيوية التي تعتمل في نسيج المجتمع ككل ، فهو جبل الجليد الذي يخفي من الوهن أكثر مما يبدي ، ذلك أنّ هذا النوع من العنف ليس سببا في التبخيس و الهدر و القهر الذي تتعرض له المرأة فحسب ، بل هو أيضا نتيجة لبناء مجتمعي هشّ و عقيم في مختلف مناحيه ، مجتمع بانس لا يلد إلا كائنات عدائية عاجزة عن الخلق و الإبداع و الحوار ، كما تزداد خطورة هذا العنف في كون آثاره لا تنحصر في فعل الضرب بمعناه الفيزيقي فقط ، بل تتعداه إلى مادون ذلك من تخريب لنفسية المرأة و كذا في تشويه المزاج العام للأسرة و شلّ القدرة على الإنتاجية مما يعكس سلبا على المجتمع بأكمله ، و تشير الإحصائيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط إلى المنحى الخطير الذي أصبح يأخذه مؤشر تعنيف النساء في المجتمع المغربي ، مما يستدعي فتح نقاش عمومي عميق حول الظاهرة على أوسع نطاق ، و تعميم أنشطة التوعية و التحسيس حولها على مختلف الواجهات ..

و إسهاما في بلورة النقاش في الموضوع وتعميقه ، ومحاولة فهمه و تفهّمه و الكشف عن إمكانات التساؤل فيه ، و سعيا وراء تحسيس و تنوير الرأي العام الوطني و الدولي بالجوانب القانونية و الحقوقية للموضوع أتت هذه الندوة لتسلط الضوء على أنواع العنف الأسري ، أسبابه ومسبباته وعلاجه وكيفية الوقاية من هذه الآفة الإجتماعية في ضوء المقاربة الدينية والشرعية والقانونية الشيء الذي سمح بمقاربات علمية أكاديمية ثرية ، أسفرت عن توصيات غاية في الجدوية و العمق و الرصانة العلمية أسهمت كلها و ستمهم في إزالة طابع التعقيد الباصم لتضاريس خريطة العنف الأسري .

وفي تصريح لها للجريدة اعتبرت فضيلة الدكتورة وداد العيوني رئيسة مركز البحث في الدراسات القانونية و التنمية المستدامة في الفضاء الأورو متوسطي ، أن هذه الظاهرة تعد سوطا متفشيا في مجتمعنا ، وما ينتج عنه من سلبيات خطيرة تهدد الكيان الأسري بالنفك والضعف والانهيار مما يعكس دوما وبصورة غير إيجابية على سلامة البنية الاجتماعية ، وأضافت الدكتورة العيوني أن السبيل للعلاج يظل متوقفا على احترام الحقوق والحريات ، والعمل على إرساء ثقافة جديدة مرتكزة على مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين ، والعمل بأحكام وتعاليم ديننا الحنيف ، وتكريس مبادئ وأسس الديمقراطية والحفاظ على المكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الفصل 175 من الدستور المتضمن لما يقارب 18 مقتضى خاص بحقوق المرأة .

وفي تصريح آخر أوضح عميد كلية الحقوق الدكتور محمد يحيى الذي ترأس الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة ، أن المغرب بكل مكوناته أبدى اهتماما بالغا بهذا الموضوع ، حيث بذل مجهودات هامة في هذا الباب ، إذ تعتبر مدونة الأسرة التي رأت النور سنة 2003 ، من بوادر هذا الإهتمام الذي خلق نقطة تحول كبيرة من خلال انخراط مباشر للحكومة في المجهود المبذول بتصميم قوي على مقاومة والقضاء على هذه الظاهرة التي يعاني منها حتى الدول المتقدمة التي لها باع طويل في التخطيط للقضاء على هذا المشكل ، وأبدى الدكتور يحيى استيائه العميق إزاء التقارير الأخيرة وما تحمله من أرقام وإحصائيات رهيبية ستؤدي بنا في غياب ثقافة حقوق الإنسان وتغييب دور الأحزاب و المجتمع المدني إلى ما لا يحمد عقباه ، مبرزا أهمية الدستور الجديد الذي أضاف مجموعة من الحقوق الأساسية ، لا سيما الحقوق الإجتماعية التي تتصل بالجانب الأسري ، ومن وجهة نظره أن المقاربة الزجرية لم تفضي غالبا إلى حلول ، مادامت الأولوية تعطى لمعالجة النتائج ، وبرأيه أنه يتعين الإعتناء أكثر في البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة ، واحتوائها من منطلقها ، وفي توضيح آخر أشار الدكتور يحيى أن المغرب مطالب بملائمة قوانينه الداخلية مع المقتضيات والإتفاقيات الدولية ، بناء على ذلك أصبح لازما تفعيل المخطط التشريعي للحكومة الذي أصبح مطالب بتنزيل ما يزيد عن 300 قانون في أفق مواكبة التنزيل الفعلي لمقتضيات الدستور ، وفي حديثه أشاد السيد العميد بالدور الريادي الذي يلعبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، حيث لم يفته التذكير أيضا بالدور الذي يمكن أن يلعبه الوعاظ وخطباء المساجد كمنابر للتبشير بما يخدم مصالح المجتمع .

ما يجدر ذكره أن هذه الندوة العلمية حظيت باهتمام كبير من كافة الأوساط مما جعلها تستقبل كما هائلا من الجماهير التي تابعت بشغف واهتمام كبير هذا اللقاء الذي تميز بمواكبة صحفية لجهات إعلامية وازنة وطنية وجهوية . -



تنظم اللجنة الجهوية بفاس - مكناس
مائدة مستديرة في موضوع " المجلس
الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الجهوية "
الأدوار والتقاطعات مع باقي المتدخلين في
مجال حماية حقوق الإنسان" وذلك يوم
(الجمعة) المقبل انطلاقا من مدينة فاس.
وتهدف هذه المائدة المستديرة إلى
الوقوف على الأدوار والتقاطعات في عمل
المتدخلين الجهويين في مجال حماية
حقوق الإنسان والنهوض بها، وذلك من
خلال جملة من المحاور تحاول الإجابة
عن عدد من التساؤلات منها: "أي دور
للرقابة القضائية على المؤسسات العقابية
والتربوية في حماية حقوق الإنسان؟".



Partenariat

Les droits de l'Homme introduits dans le système éducatif



Le CNDH s'implique activement dans le système éducatif.

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Casablanca-Settat a organisé une cérémonie de signature d'une convention de partenariat entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'Académie régionale de l'éducation et de la formation (AREF) du Grand Casablanca. La convention vise la promotion de la culture des droits de l'Homme dans le système éducatif.

Une convention de partenariat entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'Académie régionale d'éducation et de formation du Grand Casablanca (AREF) a été signée, mardi à Casablanca, pour la promotion de la culture des droits de l'Homme dans le système d'éducation et de formation. Cette convention de partenariat a pour objet de définir les modalités de coopération en matière de promotion et d'enracinement de la culture des droits de l'Homme et de citoyenneté dans le système de l'éducation et de la formation, et ce à travers la mise en œuvre et le suivi de programmes d'action commune entre la commission régionale des

droits de l'Homme (CRDH) Casablanca-Settat et les onze délégations de l'éducation et de la formation de la région.

Elle vise aussi à apporter un appui aux clubs éducatifs des droits de l'Homme des établissements scolaires ainsi qu'aux programmes et activités réalisés par ces clubs, en plus du renforcement des compétences des acteurs et associations œuvrant dans le domaine de la promotion des droits de l'Homme.

Une commission mixte sera donc mise en place, en vertu de cette convention, pour arrêter le programme annuel des activités qui seront organisées et l'évaluation des réalisations et des formations prévues

ainsi que l'élaboration de rapports périodiques sur ses travaux. Cette convention, qui traduit la volonté commune de l'AREF et du CNDH de créer les conditions idoines pour la formation des élèves en matière des droits humains et de l'éducation à la citoyenneté, est conforme aux rôles de l'académie dans le soutien et le renforcement de partenariats visant à contribuer à la promotion et à la diffusion de cette culture parmi les jeunes.

La CRDH Casablanca-Settat, installée en janvier 2012, assure, entre autres, les missions de suivi et de contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional ainsi que de mise en œuvre des programmes et des projets du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme, et ce en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau de la région. Son mandat territorial couvre les préfectures et les provinces de Casablanca, Berrechid, Benslimane, El Jadida, Médiouna, Nouaceur, Settat et Sidi Bennour. ■

Dalila Saadou

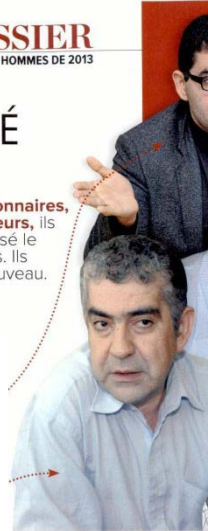


DOSSIER

LES HOMMES DE 2013

ILS ONT LANCÉ LE DÉBAT

Parlementaires, hauts fonctionnaires, militants ou simples footballeurs, ils sont unis par le fait d'avoir cassé le consensus et brisé des tabous. Ils sont porteurs d'un discours nouveau.



DRISS EL YAZAMI 600-601/40 LE MAKHZEN À VISAGE HUMAIN

Sous couvert de publier des rapports, le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) rythme en réalité une partie de la vie politique du Maroc. Un des exemples les plus marquants est celui du procès de Gdim Izik. El Yazami s'est attaqué à la question du tribunal militaire et a en outre recommandé que les civils ne soient plus jugés devant cette cour d'exception. Une proposition audacieuse rapidement validée par le roi et qui pourrait aboutir à un texte de loi au cours des prochains mois. Autre sujet fort mis sur la place publique : l'immigration. Sous la houlette de son président, le CNDH a officiellement reconnu le mauvais traitement des Subsahariens et le fait que le Maroc soit devenu un pays d'immigration. Là encore, Mohammed VI a validé ce rapport quelques jours après sa publication.

Mieux, les propositions du CNDH ont été concrétisées par le gouvernement, qui a d'ores et déjà créé un bureau des apatrides et des réfugiés ainsi que plusieurs commissions de régularisation.

Immigration LE DRAME DE TROP

Le décès d'un Camerounais à Boukhalef a attisé les dissensions entre Marocains et Subsahariens dans cette banlieue de Tanger. Depuis, le quartier vit sous haute tension.

600-601/50-51



L'ambiance est lourde dans ce quartier situé à 10 km du centre-ville de Tanger.

« **O**n se croirait un peu dans un western ici. Les gens passent leur temps à se toiser, il n'y a pas vraiment de liens entre les habitants », lance d'emblée un étudiant qui habite Boukhalef depuis deux ans. Dans ce quartier périphérique situé à 10 kilomètres du centre de Tanger, l'ambiance est lourde, très lourde. Les rues sont silencieuses. Les Marocains et les Subsahariens ne se mélangent pas. On se jette des regards méfiants, au mieux on s'ignore. Entre les immeubles neufs et les chantiers de construction, la peur de l'autre le dispute au

racisme. « *La tension a toujours été omniprésente mais le décès de Cédric Bété n'a rien arrangé* », commente Mohamed Serifi, représentant de l'UNICEF à Tanger. Le jeune Camerounais a trouvé la mort en tombant du toit d'un immeuble, suite à une descente de police, le 4 décembre. Le lendemain du drame, la communauté subsaharienne a clamé son indignation. « *Plusieurs Marocains ont marché avec nous, d'autres en revanche nous ont lancé des pierres et insultés* », raconte une résidente camerounaise. Quelques jours plus tard, une centaine de Marocains ont à

leur tour investi la rue pour dénoncer l'insécurité, réclamer de l'ordre et se plaindre en filigrane de la présence des Subsahariens.

Délinquants vs hypocrites

Ici, de nombreux Subsahariens attendent une occasion de rejoindre l'Europe. La plupart sont en situation irrégulière, vivent d'emplois informels et font l'objet de toutes sortes de rumeurs. Ils sont tour à tour accusés de vendre de la drogue, des armes ou tout simplement d'afficher ostensiblement leur précarité. Assis à une terrasse de café en train de siroter un

noss-noss, Nasser, un habitant du quartier, confesse vouloir vendre son appartement à n'importe quel prix pour déguerpir d'ici : « *Je ne suis pas le seul, beaucoup de MRE ont acheté à Boukhalef, lorsqu'ils rentrent en Europe, les Subsahariens squattent leurs logements, histoire de dormir ailleurs que dans la rue* ». Tout le monde a peur de tout le monde. Si les Subsahariens sont des « criminels », les Marocains en revanche sont « des racistes et des hypocrites », selon Hervé, un ressortissant camerounais. Installé depuis plusieurs années dans le quartier, Hervé subit régulièrement les insultes et parfois les attaques physiques. Mais ce qui l'énerve par-dessus tout, ce sont les prix qui augmentent en fonction de la tête du client : « *Bizarrement, pour un noir, le kilo de bananes passe de 10 à 12 dirhams et les loyers de 700 à 1500 dirhams* ». D'autres sont plus sereins, c'est le cas par exemple de Marie-Michèle, une autre ressortissante du Cameroun, qui affirme s'être fait une place dans le quartier à force de montrer patte blanche à ses voisins.

Rafles à gogo

Englué dans la pauvreté et le chômage, Boukhalef subit aussi des descentes de police quotidiennes. « *Les autorités viennent deux fois par jour de manière aléatoire, tôt le matin, dans l'après-midi ou tard le soir* », affirme Fotou, un ami d'Hervé. *Les policiers fracassent les portes des appartements et, par-*



fois, ils nous frappent ou volent nos affaires ». Hervé et lui ne comptent plus toutes les fois où ils ont été arrêtés par la police et emmenés loin de Boukhalef, jusqu'à Tétouan ou Kénitra. « Le jour où Cédric a trouvé la mort, d'autres Subsahariens ont été arrêtés et dispatchés le long de la route jusqu'à Kénitra. La plupart d'entre eux sont retournés à pied à Tanger », confie un militant de l'antenne locale de l'AMDH. Une situation qui choque bon nombre de Subsahariens, particulièrement ceux qui ont

Le quartier, englué dans la pauvreté et le chômage, subit des descentes de police quotidiennes

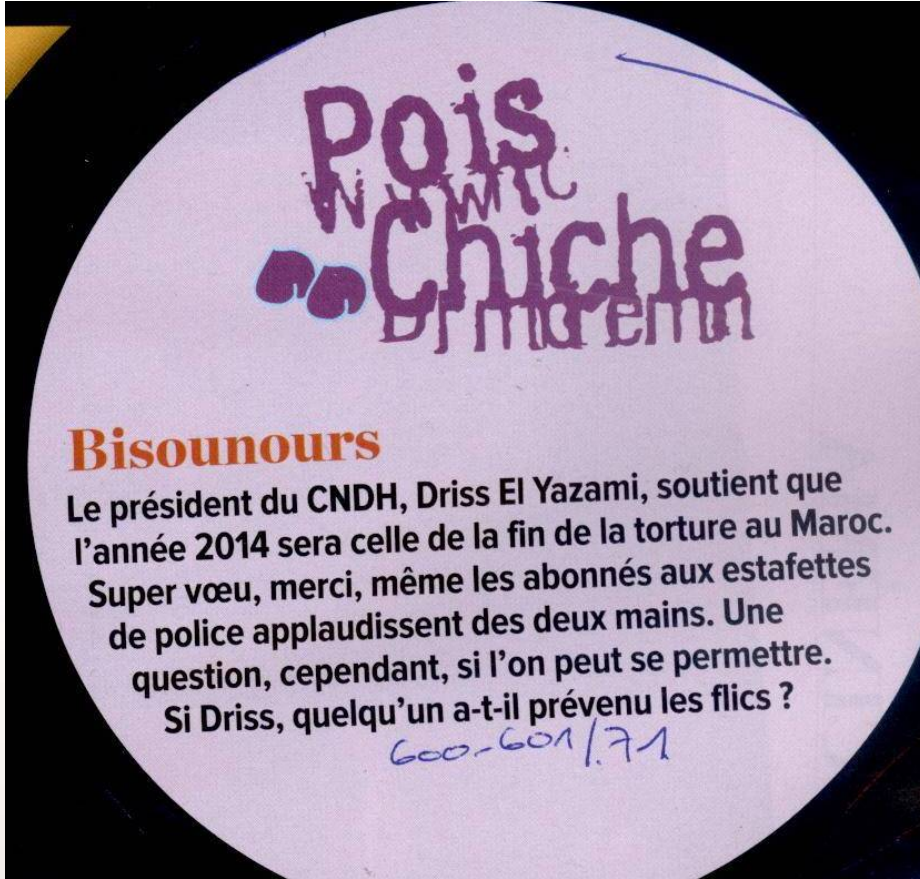
entendu parler de la campagne de régularisation, suite à la publication du rapport sur l'immigration du Conseil national des droits de l'homme, en septembre. « Aujourd'hui, on aimerait entendre la voix de Mohammed VI. Il a validé les recommandations du CNDH mais on ne voit toujours pas les résultats », estime Marie-Michèle. « Les rafles se sont tassées depuis la mort de Cédric Béné, mais ça ne contribue pas à la cohésion sociale », concède Hervé. Le spectre du jeune Camerounais plane encore sur le quartier et la lumière n'a toujours pas été faite sur les circonstances de son décès. En attendant, son corps n'a toujours pas été restitué à sa famille. « On assiste à un double jeu des autorités qui usent à la fois de la répression

et des beaux discours. En réalité, les Marocains sont terrorisés par la police, alors ils préfèrent se ranger à ses côtés et rejeter les Subsahariens », estime Mohamed Serifi. Quitte à nier aux Subsahariens le moindre statut de victimes. Pour l'instant, une enquête a été ouverte, mais elle piétine encore. Les tensions ne sont sûrement pas près de retomber. ■



Des centaines d'habitants ont manifesté pour réclamer de l'ordre, tout en se défendant de la moindre intention raciste.

NINA KOZLOWSKI @NinaKzlwsk





Immigration : le Maroc a sa propre politique

4737/42

A compter du 2 janvier prochain et jusqu'à la fin de l'année, les immigrés en situation irrégulière au Maroc devraient progressivement recevoir leur carte de résidents. Les premiers concernés : les enfants issus de ces deux cas, les étrangers disposant de contrats de travail effectifs et ceux justifiant de cinq ans de résidence continue au Maroc, ainsi que les étrangers atteints de maladies graves. Les demandeurs d'asile ne seront pas en reste. Des centaines d'entre eux commencent déjà à recevoir leurs cartes de réfugiés. Ainsi, les quelque 850 migrants reconnus comme demandeurs d'asile par le Haut commissariat aux réfugiés (HCR) seront automatiquement régularisés. Ceci est la première concrétisation de la nouvelle politique marocaine en matière d'émigration. D'un pays de transit, le Maroc est devenu en quelques années un pays récepteur. Et ce n'est pas seulement de l'émigration subsaharienne, mais également celle de certains pays européens frappés de plein fouet par la crise économique ou des pays arabes ravagés par la guerre civile ou qui peinent sous l'instabilité politique. Il fallait faire face à cette réalité. Un tournant que le Maroc ne devait certainement pas négocier aussi savamment d'ailleurs sans l'implication directe du Souverain. En effet, lundi 9 septembre, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), que le gouvernement ne porte toujours pas dans son cœur, a remis au Souverain les conclusions d'un rapport



préconisant la mise en place d'une politique d'asile et d'immigration «radicalement nouvelle» pour améliorer la situation des migrants et des réfugiés. Le Roi a pris note des recommandations pertinentes du CNDH et «a réitéré [sa] conviction que la problématique migratoire, objet de préoccupations légitimes et parfois sujet de polémiques, doit être abordée de manière globale et humaniste». Une commission ad hoc, comportant notamment les services de l'Intérieur, des Affaires étrangères et des MRE et de l'émigration, a été mise en place pour donner corps aux recommandations du rapport du CNDH. La nouvelle politique marocaine de l'émigration est ainsi née. Le Maroc a marqué, donc, «un tournant décisif et historique» en matière de migration tant au niveau régional qu'international. L'initiative a été hautement «saluée par la communauté internationale», à commencer par nos voisins de l'UE, mais aussi à Washington, au siège de l'ONU et depuis différentes capitales de l'Afrique. Ce n'est pas seulement cela, elle est même considérée comme fondement d'un «nouveau modèle» marocain en la matière qui pourrait être étendu à toute la région ■

Débat vendredi à Fès sur le rôle du **CNDH** et ses commissions régionales dans la protection des droits de l'Homme

La Commission régionale des droits de l'Homme à Fès-Meknès organise, vendredi, une table-ronde sur le thème : "Le Conseil national des droits de l'Homme et ses commissions régionales".

La rencontre, qui s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre de la politique de proximité et de la dimension régionale et territoriale de la protection des droits de l'Homme, va se pencher sur les rôles et les interactions entre les différents intervenants impliqués dans la défense et la promotion des droits de l'Homme, selon les organisateurs.

Ce thème sera développé à partir de plusieurs axes, notamment "Quel rôle de la justice dans le contrôle des institutions pénitentiaires et de rééducation", "Quel rôle de la justice dans le contrôle des lieux de détention" et "le rôle du Conseil national des droits de l'Homme et ses commissions régionales dans la protection des droits de l'Homme".

Le débat sera animé par des responsables du CNDH, des magistrats et des juristes. (MAP).

<http://www.menara.ma/fr/2013/12/26/947639-d%C3%A9bat-vendredi-%C3%A0-f%C3%A8s-sur-le-r%C3%B4le-du-cndh-et-ses-commissions-r%C3%A9gionales-dans-la-protection-des-droits-de-l%E2%80%99homme.html>

La Nouvelle politique migratoire débattue à Rabat

La Nouvelle politique migratoire a été fondée sur des approches tenant compte des aspects sécuritaire et socio-économique, a indiqué le ministre délégué auprès du ministre de l'Intérieur

L'élaboration de la nouvelle politique migratoire au Maroc, devenu une terre d'accueil et de transit des immigrés, a nécessité l'adoption de nouvelles approches humanistes qui prennent en considération les aspects sécuritaire et socio-économique, ainsi que les engagements internationaux du Royaume en la matière, a indiqué, jeudi à Rabat, le ministre délégué auprès du ministre de l'Intérieur, Charki Draiss. Dans ce sillage, les autorités publiques se sont penchées sur la régularisation de la situation des demandeurs d'asile, dont plus de 500 se sont vu délivrer des cartes de réfugié dans le cadre d'une opération menée en collaboration avec le Bureau du Haut-commissariat aux réfugiés, a précisé M. Draiss, qui intervenait à l'ouverture d'une journée de sensibilisation et de formation autour de l'opération exceptionnelle de régularisation de la situation d'immigrés étrangers, en présence de représentants notamment du ministère de l'intérieur, du **Conseil national des droits de l'Homme** (CNDH) et de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

Il est revenu également sur le lancement du chantier de réforme institutionnelle et juridique que mène la DIDH, avec pour mission l'élaboration de lois régissant l'immigration et l'asile, et qui criminalise le trafic des êtres humains, s'arrêtant sur la planification d'une politique d'intégration, notamment sociale, des immigrés. Parallèlement, a-t-il poursuivi, l'opération exceptionnelle de régularisation de la situation des immigrés étrangers occupe une place importante pour les autorités publiques, en ce qu'elle constitue un test pour tous les intervenants dans cette nouvelle vision migratoire qui sera sous la loupe des partenaires étrangers du Royaume et des organisations non gouvernementales de défense des droits de l'Homme.

Après avoir appelé tous les intervenants dans ce domaine à œuvrer de concert pour atteindre les résultats escomptés de cette politique, M. Draiss a relevé qu'il a été question, lors de l'élaboration de la nouvelle politique migratoire, de mettre en œuvre "une stratégie propre au Royaume qui prend en compte les spécificités de notre pays, ce qui a été largement illustré avec l'adoption d'une approche de concertation avec les différents acteurs administratifs et institutionnels, comme le CNDH et les associations de la société civile, tout au long de la procédure de traitement des demandes de régularisation aux niveaux central et local".

A son tour, le ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, Anis Birou, a exhorté les différents intervenants dans la mise en application de cette politique nationale à l'échelle locale, à faire valoir la dimension humaine dans l'approche de régularisation de la situation des immigrés illégaux pour consacrer l'exception marocaine en matière de traitement de la question migratoire, conformément aux hautes directives de SM le Roi en ce sens.

Il a, de même, ajouté que tous les cadres chargés de cette opération "auront à s'inspirer de l'attachement du Maroc aux valeurs universelles et aux conventions internationales dans le domaine des droits de l'Homme, le but étant l'exécution optimale de cette initiatives courageuse, qui a été positivement accueillie au niveau mondial.

<http://www.menara.ma/fr/actualit%C3%A9s/maroc/2013/12/26/947567-la-nouvelle-politique-migratoire-d%C3%A9battue-%C3%A0-rabat.html>

Le secrétaire général du ministère des affaires étrangères et de la coopération, Nasser Bourita a, de son côté, fait remarquer que la nouvelle approche migratoire s'articule principalement autour de la vision royale, la dimension humaine et juridique, mais également l'approche globale de consolidation des relations internationales du Maroc notamment avec les pays africains.

Pour sa part, la représentante du ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger a évoqué les grands axes de la politique nationale de l'immigration, à savoir notamment l'intégration culturelle et socio-économique des immigrés, la mise à niveau du cadre juridique et législatif, la planification et la veille informationnelle dans le suivi du flux migratoire et la consolidation du partenariat entre institutions compétentes et société civile.

Dans le même ordre d'idées, la représentante de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme a mis en exergue la méthodologie adoptée dans le cadre de la mise à niveau de l'environnement juridique et institutionnel dans le domaine de l'immigration, de l'asile et de lutte contre le trafic des êtres humains. Elle a noté à cet égard, que cette démarche est menée conformément aux références nationales et internationales, le rapport du CNDH, les engagements internationaux du Royaume, les recommandations des instances de l'ONU et la jurisprudence des juridictions nationales et régionales.

Dans un exposé sur l'opération exceptionnelle de régularisation de la situation d'immigrés étrangers, le représentant du ministère de l'intérieur a présenté la méthodologie adoptée dans la mise en œuvre de ce programme, les catégories d'immigrés concernées par cette opération, ainsi que la procédure administrative.

MAROC. "Les gens sont de plus en plus courageux"

« Si le Mouvement 20-Février a réussi une chose, c'est faire reculer la peur, insiste-t-elle. Les gens sont de plus en plus courageux, il y a des manif partout au Maroc dans chaque petit coin et personne n'en parle ! Les gens s'insurgent davantage. Ça ne leur fait pas peur. Auparavant, les manifestations avaient lieu dans les grandes villes. Maintenant, le même nombre de gens manifeste mais ils sont éparpillés. »

Khadija Ryadi dénonce des procès fabriqués et inéquitables, où les juges se basent la plupart du temps sur les PV de la police pour juger les prévenus. « Je ne crois pas les PV de la police, ils peuvent faire dire n'importe quoi. » Le 10 décembre, elle recevait le prix des Nations unies pour la cause des droits de l'homme 2013, qu'elle a dédié à tous les prisonniers politiques et d'opinion ainsi qu'aux militants du Mouvement 20-Février. Un pied de nez à ceux qui nient l'existence de détenus politiques.

D'après les autorités, il n'y aurait aucun détenu politique dans les prisons marocaines. C'est ce que déclarait il y a quelques jours Mohamed Sebbar, lui-même ancien détenu, ancien président du forum Vérité et justice, aujourd'hui secrétaire général du **CNDH (Conseil national des droits de l'homme)**, un organisme officiel créé en mars 2011.

Déjà, l'an dernier, le ministre de la justice Mustapha Ramid, ancien avocat de détenus salafistes, affirmait lors d'une interview avec une télévision libanaise qu'aucun cas de détention dans le pays ne lui revenait en mémoire.

La détention politique n'a pourtant jamais réellement cessé. Elle a nettement diminué à la fin du règne de Hassan II pour ensuite reprendre au lendemain des attentats du 16 mai 2003 à Casablanca, puis à nouveau en 2008.

Le pouvoir a utilisé la répression antiterroriste « pour se venger d'une partie des activistes antimonarchistes considérés comme dangereux », souligne l'historien Maâti Monjib. Mais d'après lui, cette récente augmentation de la détention est tout simplement liée à l'augmentation de la contestation. « Je me sens plus libre qu'avant 2011, affirme-t-il. La contestation est plus critique et fondamentale. Jusqu'ici, les gens n'osaient pas. Maintenant, ils osent. C'est l'essor de la contestation qui a poussé l'État à réagir. »

Ces deux dernières années, les protestations sociales se sont multipliées à travers le pays. Elles se sont souvent soldées par des arrestations de manifestants, considérés eux aussi comme détenus politiques par les ONG sur le terrain.

Dans la région du Rif, des militants du Mouvement 20-Février ont été arrêtés en marge des manifestations de Beni Bouayach de mars 2012. Une dizaine d'entre eux purgent des peines allant de un à douze ans de prison.

En décembre 2012, à Sidi Youssef Ben Ali, un quartier populaire de Marrakech, les habitants ont dénoncé la hausse des factures d'eau et d'électricité. La manifestation a dégénéré en affrontement avec les forces de l'ordre. Douze personnes ont ensuite été condamnées à des peines allant jusqu'à deux ans et demi de prison pour avoir participé à un rassemblement non autorisé et pour actes de violences et de vandalisme.

Ces arrestations ont nettement affaibli la mobilisation engendrée par le Mouvement 20-Février. Certains bastions de la contestation comme Safi ou Fès se sont progressivement éteints.

<http://www.algerieinfos-saoudi.com/article-maroc-les-gens-sont-de-plus-en-plus-courageux-121769893-comments.html>

Mais Ryadi perçoit néanmoins un net « échec » du Makhzen. « Si le Mouvement 20-Février a réussi une chose, c'est faire reculer la peur, insiste-t-elle. Les gens sont de plus en plus courageux, il y a des manifs partout au Maroc dans chaque petit coin et personne n'en parle ! Les gens s'insurgent davantage. Ça ne leur fait pas peur. Auparavant, les manifestations avaient lieu dans les grandes villes. Maintenant, le même nombre de gens manifeste mais ils sont éparpillés. »

« Tant que nous serons dans ce système, les militants pro-démocratie seront toujours la cible des services, regrette-t-elle. Malheureusement, parfois les militants commettent eux-mêmes des erreurs qui facilitent leur incarcération, la diffamation publique, par exemple. Mais souvent, c'est de la pure injustice de la part de l'État. »